

منعت هذه الخطوة الوفود العربية من اثاره كافة الامور المتعلقة بمستقبل فلسطين .
وقد تم عقد الجلسة الخاصة في ٢٨ نيسان (ابريل) .

في تلك الاثناء ، ارسل وزير الخارجية في ١٧ نيسان مذكرة (كتبها دين راسك) الى رئيس الجمهورية يقترح عليه ثلاثة اختيارات لتكوين لجنة التحقيق . كان الاختيار الاول يتضمن لأحسة بالبلدان التي اعتبرت « دولاً لا مصلحة لها في الامر » ، مع استبعاد الخمسة الكبار والدول العربية . وقد تضمنت اللائحة كندا ، نيوزيلاندا ، السويد ، بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، البرازيل ، المكسيك ، كولومبيا ، النرويج ، وسيام . كان هذا التوزيع لصالح أوروبا وأمريكا اللاتينية ، وخاصة الدول الصديقة للولايات المتحدة والمرتبطة بها . وقد حقق وزير الخارجية مارشال انتصاراً في ١٦ أيار (مايو) اذ تبينت الجمعية العامة الاختيار الاول للولايات المتحدة ، مع تعديلات بسيطة وتوسيع التوزيع الجغرافي . فقد استبدلت نيوزيلاندا بأستراليا ، وبلجيكا بهولندا ، والدول اللاتينية بغواتيمالا وأوروغواي والبرو ، وسيام بالهند وإيران كأعضاء آسيويين ، والنرويج بيوغوسلافيا . وفي الواقع كانت اللجنة التي شكلتها الجمعية العامة أكثر نفعاً لانصار التقسيم من اللجنة التي اقترحتها الولايات المتحدة أصلاً . فقد ضمت ١١ عضواً يتوقع ان يقف سبعة منهم الى جانب التقسيم بينما يعارضه اربعة وهم الاسيويان والشيوعيان . وقد تألفت اللجنة من مندوبين عينتهم حكوماتهم ويتصرفون حسب تعليماتها . وقد كانت تلك الدول « غير مهتمة » بمعنى عدم تورطها مباشرة في النزاع ، ولكن هذا لا يعني انها حيادية . فلم تكن تلك الدول حيادية ، خاصة بعد ان كشف مارشال في ٥ حزيران (يونيو) عن خطته لاعادة تنظيم أوروبا . وبالتالي كانت نتائج تحقيقات اللجنة الخاصة للامم المتحدة حول فلسطين معدة مسلفاً . كانت سياسة الولايات المتحدة بتبني مشروع التقسيم ، وكانت تلك اللجنة ستعلن انها الى جانب التقسيم ايضا .

وقد رفضت الولايات المتحدة ، من أجل تدعيم وهم التحقيق النزيه ، أن تفرض نفسها أثناء الجلسة الخاصة . وقام الرئيس الاميركي في ٥ حزيران ، بناء على ايعاء من مارشال ، باصدار بلاغ يطلب فيه « من كل مواطن اميركي وكل مقيم في اميركا » أن « يمتنع عن » أي نشاط قد يعرقل بحث الامم المتحدة الموضوعي عن حل لمشكلة فلسطين . ورغم أن لوي هندرسون وموظفيه كانوا فريقاً في الخديعة فقد حاولوا تفادي نتائج التقسيم باقتراحهم اقامة دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين تكون الهجرة اليها محدودة . واتبع وارن أوستين خط هذا الفريق في الامم المتحدة . وقد عبر الوزير مارشال للسنتاتور أوستين في رسالة بتاريخ ١٣ حزيران عن اعتقاده بأنه على الولايات المتحدة « ألا تعطي أي تصريح علني عن آرائها . . . الا اذا حدثت تطورات غير متوقعة » .

وفي ٧ تموز قدم لوي هندرسون الى الوزير مارشال مذكرة أعدها موظفوه تتضمن أربع خطط حول مستقبل فلسطين . كانت أولى هذه الخطط حول « دولة ذات قومية واحدة في فلسطين » ، والثانية حول « دولة ذات قوميتين » ، والثالثة والرابعة حول التقسيم . كانت خطة التقسيم الاولى تعطي اليهود ١٥٠٠ ميل مربع من فلسطين ، والثانية تعطيهم ١٥٠٠ ميل مربع بالاضافة الى النقب ومساحته ٥٠٠٠ ميل مربع . وكانت المذكرة تفضل الخطتين الاولى والثانية على خطتي التقسيم . ولكن الخطتين الثالثة والرابعة هما اللتان حازتا على اهتمام الدوائر العليا في وزارة الخارجية واللتان شكلتا أساس المطالب المتعلقة بالارض التي قدمتها الولايات المتحدة للجمعية العامة أثناء بحث التقسيم . وهنا ايضا قام « الخبراء » بدورهم وهزموا .

وفي ٣١ تشرين الاول أعلنت اللجنة الخاصة نتائج تحقيقاتها . كانت هناك توصيتان حول مستقبل فلسطين : الاولى يؤيدها غالبية اعضاء اللجنة (غواتيمالا ، أوروغواي ، تشيكوسلوفاكيا ، كندا ، هولندا ، برو ، والسويد) وتدعو الى تقسيم فلسطين .